حفظ فتركها مع تيسرها ان يضمن لان هذا
تحيل بعد نقويتا حينئذ كما هو ظاهر ثم رايت
الماوردي صرح بما يؤيده وهو انه لو فرط في
حفظ رقاب الاموال عن ان تمتد اليها ضمن ما
تلف منها اهـ وعد في البحر ما لا يضمن بترك سعيه
السحر واعترض بانها كالدواب بما تقرر من الفرق
بين ذي الروح وغيره وله بل عليه كما هو ظاهر
بذل شيء من ماله لتخليص بقيته من ظالم وله
كما افتى به ابن الصلاح إيجار ارض سنانة تماما بقي
بمنفعتها وقيمة الثمر لم يسابقه على سكره بسهم
من الف والباقي للمستاجر وسيأتي ما فيه في السواقي
قال الماوردي ولا يشتري ما يخاف فساده وان
كان من بعد نتيجة اخذ الاسنوي من منعهم
اركابه ماله البحر منع اركابه ايضا واركاب الحامل
قال بل اولى لان حرمة النفس اكد والبهائم والزوجة
والعبد البالغ بغير رضاهما اهـ ورد بان المدار في ماله
على المصلحة وهي منتفية في ذلك ولا كذلك
في الصور المذكورة واذا جوز واحضار المولى للجهاد
ولم يروا الخوف قتله فوكذا هنا فان قلت ذاك
فيه تمرين على تحمل الاخطار في العبادات وهذه
مصلحة ظاهرة بخلاف ما هنا قلت ممنوع بل اركابه
البحر

فيه نظر ذلك كالتمرين على اكتساب الاموال
وتحمل الاخطار في العبادات ايضا في نحو الركوب
لحج او جهاد ويؤيد ذلك انهم لم يشترطوا في صرفه
لمن مر به بنحو قطع سلعة نظير ما اشترطوه
هنا وينبغي دوره مثلا بالطين لقلة مونته
مع الانتفاع بنقصه والاجر وهو الطوب المحرق
لبقايه واللبن وهو الطوب النيء لقلة بقائه
والجص وهو الجبس لكثرة مونته مع الانتفاع
بنقصه فالواو هنا بمعنى او التي في العزيز فيمتنع
اللبن مع طين او جص مع لبن او اجر هذا ما عليه
النص والجمهور واختار آخرون عادة البلد
كيف كانت وهو الاوجه مدركا وافهم قوله
دوره انه لا يبتدي بناء له وليس كذلك لكن
ان ساوى مصرفه ولم يجد عقارا يباع فان وجدوا
السر احظ تعين الشراء قال جمع واشترط مساواته
لمصرفه في غاية الندور وهو في التخفيف منع
البنا والا بيبع عقار لانه انفع واسلم مما عداه
الا لحاجة كخوف ظالم او خرابه او عمارة بقيته املاكه
او لنفقته وليس له غيره ولم يجد مقرضا او راى
المصلحة في عدم القرض او لكونه بغير بلده ويحتاج
لكثرة مونة لمن يتوجه لاجارة العقار او قربها